السياساتُ اللُّغويةُ وعَلاقتُها بالهُويَّةِ في الوطنِ العربيّ

د.يحيى بن محمد بن علي المهدي[1,*]

© 2018 University of Science and Technology, Sana'a, Yemen. This article can be distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2018 جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

[1] قسم اللغة العربية - جامعة قطر
*عنوان المراسلة: yalmahdi@qu.edu.qa

السياساتُ اللُّغويةُ وعَلاقتُها بالهُويَّةِ في الوطنِ العربيّ

الملخص:

تروم هذه الدراسةُ وضعَ السياسات اللغوية العربية والتخطيط اللغوي في دائرة الضوء؛ كون اللغة العربية هي التَّرسانةَ الثقافيةَ والسياجَ المنيع الذي تحتمي به الهُويَّة العربية الأصيلة، ويعبر عنها في آن معًا. كما تُقدِّم الدراسةُ صورةً واضحةً لصانعي القرار عن مكانة الهُوية العربية في سلم أولويات السياسات اللغوية الحالية في الوطن العربي، معتمدةً على آليات إجرائية، واستقراءات واقعية، وفق منهج وصفيٍّ تحليليٍّ، وقد خَلَصَت الدراسةُ إلى جملة من النتائج والتوصيات والمقترحات؛ أهمُّها: التأكيد على وُجود حالة انفصام خطيرة بين ما هو كائنٌ في هذه السياسات، وما ينبغي أن يكون، والتنبيه إلى أهم التحديات التي تهدِّدُ الهُويَّة اللغوية من الداخل، والتوعية بأهمية اللغة العربية بوصفها هُويَّة ناطقة، وضرورة إشراك أهل الاختصاص بفاعلية في وضع السياسة اللغوية، واعتماد العربية لغة تأصيل وتكوين، وتفعيل قوانين حماية اللغة العربية، والعمل الجادّ لتعريب التعليم، بالإضافة إلى دعوة المختصين والمهتمين إلى تقديم أبحاث شاملة ودراسات معمّقة في جوانب السياسات اللغوية والهُوية العربية؛ علّها تسهم في رأب هذا الصدع المتعاظم في جدار الفصحى يومًا بعد يوم.

الكلمات المفتاحية: السياسات اللغوية، الهُويّة، مهددات، العولمة، التخطيط اللغوي.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.4.2

Language Policy and its Relation to Identity in the Arab World

Abstract:

Arabic language is the cultural arsenal and the strong fence that protects and expresses Arab identity at the same time. This study sheds some light on the Arab language policy planning and its relation to the Arab identity. Using an analytical descriptive approach, the study aims at providing a clear picture of the status of Arab identity on the list of priorities of current language policies in the Arab World, which can be beneficial for scholars and decision makers. The study concluded with a number of findings, recommendations and suggestions. The most important of these is the existence of a serious contradiction between what exists and what should be on these policies. Moreover, there are a number of challenges that threaten identity from the inside. There is also a need to raise awareness of the importance of the Arabic language as a spoken identity, which warrants the effective involvement of language specialists in creating language policies, the establishment of Arabic as an identity formation and rooting language, the enactment of laws to protect the Arabic language, and the dedication to Arabize education. Finally, specialists and interested scholars should be involved in more comprehensive research and in-depth studies in this area, which can perhaps reduce the growing crack in the wall of the standard Arabic day after day.

Keywords: Language policy, Identity, Threats, Globalization, Language planning.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.4.2

المقدمة:

تقع الفصحى اليوم في قلب إعصار مدمر من العولمة اللغوية، التي كادت أن تعصف بالعربية، لولا عوامل البقاء الأبدية التي تمتلكها؛ ومن أهمها حفظ الله لها بوصفها لغة القرآن الكريم، وما تتمتع به من خصائص فريدة؛ تتعلق بقدرتها التوسعية الهائلة عن طريق النحت والاقتراض اللغوي والتعريب والترجمة والاشتقاق، ناهيك عن نظامها الصوتي والصرفي والنحوي الفريد، وجمال صورها البلاغية الرائعة.

وتعد اللغة العربية أهم مقومات شخصيتنا وهويتنا، ومستودع القيم والتجارب والثقافات التي انتقلت إلينا من أسلافنا، إضافة إلى مكانتها الدينية، ودورها الجوهري في ترسيخ الفكر العربي، وتعزيز الروابط الأخوية بين أبناء الأمة العربية والإسلامية.

غير أن لغتنا العربية لا تحظى بالاهتمام والعناية المرجوة في منظومة سياساتنا اللغوية في البلدان العربية كافة، كما تحظى به كثير من اللغات في عالم اليوم!

الخلفية النظرية والدراسات السابقة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مكانة الهُويّة في السياسات اللغوية العربية، من خلال تسليط الضوء على واقع السياسات اللغوية في الوطن العربي، ومكانة الفصحى في سلم أولوياتها، ومن ثم نخلص إلى بيان أهم التحديات التي تواجه العربية بسبب هذه السياسات، والمتمثلة في صورة مهددات داخلية، تشكل خطرًا داهمًا على لساننا العربي المبين؛ علّنا بذلك نصيب كبد الحقيقة، فنشخص المرض تشخيصًا دقيقًا؛ ومن ثم نستطيع إيجاد العلاج الأنسب لرأب هذا الصدع المتعاظم في جدار الفصحى من قبل من يعوّل عليهم الحفاظ على الهوية اللغوية للأمّة العربية.

ونظرًا لأهمية التخطيط والسياسة اللغوية في المنظومة القومية والثقافية للمجتمعات، فقد تناول هذا الموضوع كبار اللسانيين في دراسات معمقة؛ من أشهرها – بصورة عامّة – كتاب: "السياسة اللغوية خلفياتها ومقاصدها" (طوليفسن، 2007)، وكتاب: "حرب اللغات والسياسة اللغوية" (كالفي، 2008)، وكتاب: "التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي" (كوبر، 2006). وكتاب: "اللغة والهُويَّة (قومية – إثنية – دينية)" (جوزيف، 2007)، وغيرهم.

أما فيما يتعلق باللغة العربية – وهو ما يعنينا في هذا البحث – فنذكر من أهمها كتاب العالم اللساني الشهير الفهري (2013) بعنوان: "السياسة اللغوية في البلاد العربية"، الذي هو عبارة عن تأصيل نظري يهدف إلى البحث عن بيئة طبيعية، عادلة، وديمقراطية، وناجعة للسياسة اللغوية العربية، ويُقيم تلازماً قوياً بين نجاح هذه السياسة ومآلات صنع القرار اللغوي المتمكن.

وللفهري (2014) كتاب آخر بعنوان: "السياسة اللغوية والتخطيط (مسار ونماذج)"، وهو كتاب يُعنى بالتأطير للسياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، ويعرض التحديات التي تواجه اللغة العربية، وبعض التجارب الدولية في السياسة اللغوية.

ولا يفوتنا في هذا الصدد أن نشيد بكتاب المسدّي (2014) بعنوان: "الهُوية العربية والأمن اللغوي (دراسة وتوثيق)"؛ الذي يحوي اثنين وعشرين فصلًا، تناولت جوانب لغوية متعددة، ويهدف – كما قال صاحبه – إلى الجمع بين الدرس والتوثيق، ومعالجة التحديات الماثلة أمام العربية والتحذير من تفاقم مأزقها

وهناك بحث قيم موسوم بـ"السياسة اللغوية – المفهوم والآلية" (دربال، 2014)، وهو بحث يؤصل لمصطلحي: "السياسة" و"اللغة" تعريفًا وتطورًا، ويهدف إلى بيان علاقة السياسة باللغة، والآليات التي تتحرك بها السياسة اللغوية.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.4.2

كما يجدر بنا أن نشير إلى البريدي (2013) بعنوان: "التخطيط اللغوي .. تعريف نظري ونموذج تطبيقي"، الذي جمع فيه الباحث بين النظرية والتطبيق في مقاربته خصوصية اللغة العربية عن باقي اللغات، وهدَفَ إلى تحليل ماهية التخطيط اللغوي وأهدافه وأنواعه وعملياته، ليخلص بعد ذلك إلى بيانٍ أنموذج تطبيقيٍّ للتخطيط اللغوي العربي. كما نشرَت له المجلةُ العربية كتابًا بعنوان: "اللغة هُويَّةٌ ناطقة" (البريدي، 1434هـ)، وهو كتاب قيِّم يهدف إلى مزج اللغة بالهُويَّة، وضرورة النضال اللغوي، ولفت الأنظار إلى ضرورة التعاطي العلمي مع مسألة (اللغة والهُوية)، وتناول انتهاكات هويتنا الناطقة، ومعيقاتها، وسبل تعزيزها.

ومن خلال استعراض ما سلَف من أبحاث، بدا لنا جليًّا غلبةُ الجانب النظري على مجمل الدراسات، كما لحظنا سيطرةَ المنهج الوصفي بشكل مُلفت على الغالب الأعمّ من هذه الدراسات. ثم إنها تناولت جوانب السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، والعلاقة بينهما، وارتباط اللغة بالهُوية، وقد اتّسمت غالبًا بالعمومية والتأصيل، دونما تعرض لجوانب إجرائية وتحليلية وإحصائية محددة من الواقع اللغوي؛ وهو ما يُعنَى به بحثنا هذا، ويميزه عن غيره؛ حيث يقوم على تسليط الضوء على واقع السياسات اللغوية العربية ومكانة الهُويَّة فيها، من خلال دراسة إجرائية لحالة واقعية ذات معامل عالٍ من الأهمية؛ تمثلت في البحث المتعمق نسبيًا عن اللغة العربية في برامج الدراسات العليا.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في غياب الهُويَّة عن واقع السياسات اللغوية في المؤسسات التعليمية العربية المعنية بتنفيذ برامج الدراسات العليا؛ حيث حاولنا الاقتراب جدًّا من هذه البرامج لنستَكْنهَ آلياتها التفصيليةَ المتعلقةَ بسياسات التسجيل وشروط القَبول للالتحاق بهذه البرامج، ففوجئنا باشتراطات صارمة تلزم الملتحقَ بإتقان اللغة الإنجليزية أو الفرنسية، دون العربية (لغة التفكير والهُويَّة)، التي اختفت في دهاليز هذه السياسات أو كادت؛ مما حدا بنا إلى البحث والتنقيب عن الأسباب والمهددات؛ علّنا نسهم في إيجاد حلول واقعية لهذه الإشكالية الكبرى.

أسئلة البحث:

يحاول البحث أن يجيب عن الأسئلة الآتية:

- ما المقصود بالسياسة اللغوية؟ وما أهميتها؟
- ما واقع السياسات اللغوية في الوطن العربي؟ وعلامَ تركز في أولويّاتها؟
- كيف انعكست السياسات اللغوية العربية على الهُويّة؟
- ما الحلول الواقعية لإشكالات الهُويَّة العربية في السياسات اللغوية؟

أهداف البحث:

يروم البحث عرض المحاور الآتية:

- بيان المقصود بالسياسة اللغوية، وأهميتها.
- توضيح مكانة الهُويَّة في سلم أولويات السياسات اللغوية في الوطن العربي.
- بيان الانعكاسات السلبية للسياسات اللغوية العربية على الهوية.
- تقديم الحلول والمقترحات العملية الكفيلة بالمحافظة على الهُويَّة لأصيلة في السياسات اللغوية العربية.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.4.2

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه:

1. **يقدم صورة واضحة لصانعي القرار عن مكانة الهُوية العربية في سلم أولويات السياسات اللغوية الحالية في الوطن العربي، معتمدًا على آليات إجرائية، واستقراءات واقعية.**
2. **ينبّه إلى أهم التحديات التي تواجه الهُويَّة العربية بسبب إقصائها من واقع السياسات التعليمية لبرامج الدراسات العليا، ويدعو إلى تصحيح المسار قبل فوات الأوان.**
3. **يقدم حلولًا ومقترحات قابلةً للتنفيذ والتحقق، في حال توافرت الإرادة والإدارة.**
4. **يفتح الباب على مصراعيه لأبحاث ودراسات أخرى متوسِّعة تشمل كل المجالات، ومتعمِّقة تبحث في الأسباب والمسببات والحلول الممكنةَ، المبنية عَلى دراسة علمية واعية؛ من أجل المحافظة على الهُوية العربية الأصيلة في السياسات اللغوية، لاسيّما السياساتّ التعليمية.**

حدود البحث:

ينحصر هذا البحث من حيث الموضوع في دراسة السياسات اللغوية العربية، وبيان مكانة الهوية في سلم أولوياتها، ويتحدد أكثر في اقتصاره على جانب مهم من جوانب السياسة اللغوية يندرج ضمن السياسة التعليمية؛ ألا وهو بيان مكانة الهُويَّة العربية في السياسات اللغوية المعتمدة حاليًّا في برامج الدراسات العليا في الوطن العربي. وبهذا تكون حدود البحث قد تجلّت موضوعًا، وزمانًا، ومكانًا.

منهجية البحث وإجراءاته:

اتكاءً على ما يثيره البحث من تساؤلات، وما يرمي إليه من أهداف؛ فقد يمَّم الباحثُ شطرَ المنهج الوصفي التتبعي والتحليلي، في تناوله القضايا التي شملتها هذه الدراسة، مع الاستعانة بآليات منهج دراسة الحالة المنبثق من المنهج الوصفي، في دراسته الإجرائية المتعلقة بتتبع مكامن الهُوية اللغوية في سياسات التسجيل والقبول المعتمدة في برامج الدراسات العليا وتحليلها؛ كونه الأنسب – من وجهة نظر الباحث – في مثل هذه القضايا.

أما من الناحية الإجرائية فقد ارتكزت هذه الدراسة على المبحثين الآتيين:

- **المبحث الأول: واقع السياسات اللغوية وأولوياتُها في الوطن العربي:**

تمثل اللغة ترجمانًا لتاريخ الأمة الناطقة بها، ومخزنًا لموروثها الديني والعلمي والثقافي والاجتماعي، وأداة أمينة للتعبير عن آمالها وتطلعاتها وإنجازاتها في مختلف المجالات؛ «فمن يقرأ لغة من اللغات فكأنما يقلب صفحات تاريخ هذه الأمة، فاللغة هي التاريخ، هي الماضي والحاضر والمستقبل بل اللغة هي الوجود، بها تواصل الإنسان عبر تاريخه الطويل» (النوي، 2012، 2 /5).

ويرى علماء اللغة أن اللغة كائن حي ينمو ويتطور، ويؤثر ويتأثر، تبعًا لقوة أهل اللغة أو ضعفهم؛ فاللغة بهذا المفهوم تلازم أهلها الناطقين بها، وينالها ما ينالهم من تغيير أو تطور، ولا يمكن لنا أن نلحظ ذلك التغيير أو التطور إلا من خلال لغتهم الأم؛ فإذا استعار أصحابُ لغة ما لغةً أخرى ليست لغتهم، فلن يتمكنوا من بناء حضارتهم؛ إذ لم يؤثر تاريخيًا أن أمة بنت حضارتها، وطورتْ فكرها، وأثبتت تجددها بلغة غيرها.

فاللغة أداة التعريف المثلى لشعوبها، بكل ما تحمل من سمات وخصائص؛ ولذلك تسعى الأمم إلى المحافظة على لغاتها، وإحياء ما اندثر منها، وتعمل على نشرها في أوسع نطاق ممكن بكل ما أوتيت من قوة، وتسن التشريعات والقوانين التي من شأنها أن تحفظ اللغة، وتضمن حيويتها وديمومتها.

ونتيجة لما سبق سعت الدول الكبرى بما تمتلكه من إمكانات إلى توسيع نطاق لغاتها، ولعل أبرز دليل على ذلك ما فعلته الدول الاستعمارية؛ كبريطانيا وفرنسا، في جعل اللغة الإنجليزية والفرنسية هي اللغة الرسمية للبلدان المستعمَرة، وما تبذله شعوب العالم المتحضر اليوم من جهود جبارة في سبيل نشر لغاتها في شتى بقاع

العالم، عبر المعاهد والمراكز المتخصصة، وما تقدمه من دعم ماليٍّ كبير، ومنح دراسية سخية؛ تهدف كلها إلى نشر لغاتها، وتشجيع الآخرين على تعلمها وفق أحدث وسائلَ تكنولوجيا تعلّم اللغات.

وغير خاف ما للغة العربية من مكانة عالية بين اللغات؛ فـ«بها نزلت الرسالات السماوية، وبها نفث الشاعر الجاهلي الحياة في الطلل» (مكتبي، 1991، 5)، كما أنها تحمل خصائص قد لا نجدها في لغة أخرى؛ كقدرتها التوسعية الهائلة عن طريق النحت والاقتراض اللغوي والتعريب والترجمة والاشتقاق؛ فنظامها الاشتقاقي واسع ومرن في آن واحد؛ حيث يمكننا أن نصوغ من جذر واحد ما قد يتراوح بين مئة كلمة وسبعمئة كلمة، مع المحافظة على أصل الكلمة، ولا يمكن أن نجد هذا في أي لغة أخرى، بالإضافة إلى نظامها الفريد صوتيًّا وصرفيًّا ونحويًّا، وجمال صورها البلاغية الرائعة، ناهيك عن مكانتها الدينية، وكثرة الناطقين بها؛ حيث ينطق بها اليوم ما يقارب من نصف مليار إنسان.

وعلى الرغم من كل تلك الميزات التي تتمتع بها العربية عن سائر اللغات، فإنها اليوم تشكو هجمة شرسة، وحملة شعواء؛ تهدف إلى تشويهها، ووصمها بسمات لا تمت إلى طبيعتها بصلة؛ فلم تكن اللغة العربية في تاريخها القديم والجديد في ضيق وحرج أشد مما هي عليه اليوم، فهي لا تحاصَر باعتبارها لغة يتحدث بها قوم مستعمَرون كما كان الشأن في فترات الاستعمار، ومن ثم وجوب تحييدها وركنها في زاوية ضيقة من الاستعمال للقضاء عليها تدريجيا، بل صار التضييق عليها اليوم يأتيها من قبل كونها لغة "دين" يتهم في الدوائر العالمية العلنية والسرية على أنه دين معاد لكل الحريات الإنسانية، وأنه يكوِّن حجر عثرة في وجه الانتشار العلماني الذي تروج له الحداثة الغربيّة. ومن ثم صار حصارها يأخذ بعدا عالميا على اعتبار أن نصوصها الدينية هي السبب في خلق هذه التشنجات المذهبية والفكرية التي يعيشها العالم العربي قبل أن يصطلي بنارها العالم الغربي.

هذا الوضع الذي تخطى حدود الثقافة الضيقة، وصار همًّا عالميا يجعل من اللغة العربية المستهدف الأول في كيانها لغة وفي محمولها التراثي ذخيرة ومرجعية (مونسي، 2015).

ومما يزيد الطين بلّةً أن كثيرًا من وسائل الإعلام في البلدان العربية تسهم – إلى حد كبير – في تشويه صورة اللغة العربية؛ فَبدلاً من أن تضطلع بمهمة نشر العربية، والتشجيع على إتقانها – بدلاً من ذلك نرى هذه الوسائل تصور الفصحى على أنها لغة الإرهاب؛ فلا يتحدثها إلا الإرهابيون، ولا يستخدمها إلا المنبوذون من المجتمع، هكذا يصورونها في وسائل الإعلام؛ فترتكز في الذهن صورة سلبية عنها. وهذه الإساءة إلى العربية قد تأتي إما بقصد من قبل أولئك المستغربين الذين أشربوا ثقافات الأمم الأخرى إلى درجة الذوبان التام في ثقافة الآخر ولغته، وانتهجوا سياسية معادية للفصحى، أو بغير قصد من قبل من لا يفكرون في عواقب الأمور، أو من المنخدعين بشعارات زائفة، والسائرين خلف دعوات التطور والتحديث غير المنضبط.

وفي ظل هذا الصراع المحموم، وهذه الهجمات المتتالية على اللغة العربية، لا يلوح في الأفق خطة لغوية واضحة، وسياسة تهدف إلى حماية العربية من كل هذه التهديدات.

ولكن قبل أن نتحدث عن واقع السياسات اللغوية في الوطن العربي وأولوياتها ومرتكزاتها؛ يجدر بنا أن نبين ما يعنيه مصطلح "السياسة اللغوية" الذي نقصده في هذا البحث، بعيدًا عن التطواف المصطلحي لكل من مصطلحي: "السياسة" و"اللغة"، وما ينبثق عنهما من معانٍ.

فالسياسة اللغوية – كما يعرفها كالفي (2008، 221) - تعني: "مجمل الخيارات الواعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية، وبالتحديد بين اللغة والحياة في الوطن". فهي جزء أصيل في منظومة السياسات العامة للبلدان؛ إذ تعنى برسم الأطر والمسارات التي تتحرك فيها اللغة، بناء على المرجعيات الايديولوجية، والدينية، والاجتماعية لهذه البلدان. ويعد القرار السياسي أولى الخطوات في أي مشروع كان على مستوى الدولة، وفي مقدمة ذلك ما يتعلق باللغة. ثم تلي ذلك الخطوات الأخرى؛ من تخطيط وإدارة وغيرها..

https://doi.org/10.20428/JSS.24.4.2

وتهدف هذه السياسات إلى رفع شأن اللغة الأم، وتفضيلها على سائر اللغات الأخرى، من خلال توظيفها في مختلف مجالات الحياة وجوانبها العلمية والعملية. ويقترب مصطلح السياسة اللغوية مع مصطلح التخطيط اللغوي؛ الذي يشمل "كل الجهود الواعية الرامية إلى التأثير في بنية التنويعات اللغوية أو في وظيفتها.." (طوليفسن، 2007، 25). وقد ظل هذان المصطلحان مترادفين ردحًا من الزمن؛ إذ كان السائد ابتداءً هو مصطلح "التخطيط اللغوي"، بوصفه جزءًا من اللسانيات التطبيقية – منذ عام 1959 على يد اللساني الأمريكي هوجن (كالفي، 2009، 8)، إلى بداية السبعينيات؛ حيث ظهر مصطلح "السياسة اللغوية"، ثم ما لبث المصطلحان أن تمايزا؛ فاختُصّت السياسة اللغوية بالإطار القانوني للغة المحدد من قبل السلطة، أما التخطيط اللغوي فأصبح يُعنى بالأنشطة التي تستهدف بنية اللغة ووضعها (كالفي، 2008، 12).

وبناء على ما سبق تتضح لنا العلاقةُ التواشُجيَّةُ بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، وهذا هو المتوقّع؛ حيث إن "العلاقة الطبيعية بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي – الأصل فيها أن تكون تلازمية تكاملية" (الصيفي، 2015، 162). وهذا هو السائد في دول العالم المتحضِّر.

وتعد السياسة اللغوية الضابط الناظم للعلاقة بين اللغة والحياة الاجتماعية؛ إذ هي الخيارات المطروحة في مجال العلاقة بين اللغة والناطقين بها؛ فـ"السياسات اللغوية وسيلة للضبط والتحكم في المجتمع وخياراته ... إما بتمليكهم اللغة أو حرمانهم منها، بطريقة منظمة ومستورة" (الصيفي، 2015، 222)؛ ومن هنا ندرك التأثير الكبير للسياسة اللغوية في تذليل العقبات أمام أفراد المجتمع في اكتساب لغتهم.

وبالعودة إلى تعريف كالفي للسياسة اللغوية، نجد أنه يتسم بالعمومية والإجمال في بيان طبيعة العلاقة بين اللغة والمجتمع، وبين اللغة والسياسة؛ فقد نصّ على اتخاذ قرار مدروس إزاء جملة من الخيارات المطروحة بعناية. فالسياسة اللغوية وفقًا لما سبق تقتضي توافر جملة من المنطلقات؛ أهمها: الجماعة اللغوية، واللغة، وإرادة تنظيم علاقة مهمة بين اللغة والمجتمع؛ كإحياء اللغة مثلًا، ووجود خيارات مدروسة علميًا لتنظيم هذه العلاقة، ناهيك عن ضرورة وجود سياسة واعية وقادرة على التنظيم الشامل، ومنه التنظيم اللغوي (دربال، 2014).

وبالنظر إلى الدور المحوري الذي يقوم به التخطيط اللغوي في حياة المجتمعات، فقد عُدَّ منذ منتصف الستينيات فرعًا من فروع اللسانيات الاجتماعية التي تهتم بدراسة "علاقة اللغة بالمجتمع ومدى تأثر كل منهما بالآخر، ويُعنى التخطيط اللغوي بدراسة المشكلات التي تواجه اللغة سواء أكانت مشكلات لغوية بحتة؛ كتوليد المفردات وتحديثها وبناء المصطلحات وتوحيدها، أم مشكلات غير لغوية ذات مساس باللغة واستعمالها" (الجوهري، الجواد، وبدر، 1986).

ومن هنا ندرك أن التخطيط اللغوي مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمجتمع الناطق باللغة، ويؤتَى به في العادة "لعلاج مقام اللغة الأم/ هيمنة اللغة الأجنبية / الازدواجية اللغوية /التعدد اللغوي/ الثنائية اللغوية...؛ إذ يهتم بإنزال اللغات محالها المناسبة" (بلعيد، 2011، 245).

ونحن في الوطن العربي بحاجة ماسة إلى تخطيط لغوي مدروس؛ يهدف إلى «تمكين العربية من حقها في مختلف مجالات التواصل، وخدمة جوانبها الداخلية، وتطويعها بهدف جعلها لغة تعبيرية تامة، إضافة إلى تهيئتها وتطويرها من الداخل، وتعميمها في مظاهر الحياة العملية لتصبح لغة التعليم والبحث العلمي، ولغة تسيير مختلف المؤسسات؛ قصد إرساء الهُويَّة العربية في جميع نواحي الحياة العملية» (بلعيد، 2012، 174).

إن واقع السياسات اللغوية العربية اليوم ينبئ عن حالة انفصام خطيرة بين صانع السياسة اللغوية، وما ينبغي أن تكون عليه هذه السياسة في دنيا الواقع، فمن المفترض أن يكون هناك تخطيط لغوي واع يشتق من رحم سياسة لغوية واضحة ومستقلة في رؤيتها، ومن ثم في قرارها، مبنية على وعي كامل وشامل للمتغيرات التي تجري في العالم؛ بغية حجز مكان متقدم يليق بالمكانة العالية للغة العربية بين اللغات. ومن هنا ندرك "أن التخطيط اللغوي تقع مسؤوليته على عاتق صناع القرار والدولة عموما؛ فهي المسؤولة عن التخطيط اللغوي والتربوي، ومسؤولة بمختلف مؤسساتها عن حل المشاكل اللغوية" (بناني، 2012، 39).

فالدولة – كما أسلفنا – تنهض بالقرار السياسي المتعلق باللغة، ثم يقع على عاتقها اختيار الأكْفاء وذوي الخبرات الذين سيقومون بعملية التخطيط المدروس والواعي؛ بناء على معطيات مجتمعية شاملة، مدركين ما لهذا التخطيط من تأثير بالغ في إثبات الهُويَّة ومستتبعاتها، وهذه أمور حتمية وضرورية لا بد أن تكون واضحة في ذهن المخطط اللغوي، ويهدف إليها من تخطيطه؛ لذا يقول كوبر (2006، 77) "التخطيط اللغوي محاولة لإيجاد حل للمشكلا اللغوية، ولكنني أراها مُضلِّلة؛ لأنها تحوِّل الأنظار عن البواعث الحقيقية الخفية للتخطيط اللغوي...إننا نؤكد أن المنطلقات السياسية والاقتصادية والعلمية... إلخ تقوم بدور الباعث والمثير الأساسي لإحداث التخطيط اللغوي". وهذا يؤكد تبعية التخطيط اللغوي للسياسة اللغوية، وارتباطه الوثيق بها؛ فهو بمثابة النتيجة الحتمية والضرورية لفعل السياسة اللغوية.

وهناك نماذج ماثلةٌ للعيان في سياسات الدول الكبرى؛ كالصين، وروسيا، وألمانيا وفرنسا، والولايات المتحدة، وغيرها...، التي تفرض لغتَها في شتى مناحي الحياة، وفي مقدمتها التعليم بمختلف مراحله. وتفرض عليَّ أمانة البحث أن أضيف إلى هذه الدول دولة الاحتلال الصهيوني، لا بوصفها دولة كبرى – فهي ليست كذلك –، وإنما بوصفها مثالًا صارخًا على إحياء اللغة العبرية بعد أن كانت في عداد المَوَات، وما ذاك إلا للحفاظ على الهُويَّة؛ بناء على سياسة لغويّة مدروسة، ومن ثمّ تخطيط لغويٍّ مُحْكَم.

وما دامت اللغة هي وسيلةَ المجتمعات للتفاهم والتواصل بين أفرادها، فإن منهجية رسم سياساتها ترتبط بمنهجية علم اللغة الاجتماعي؛ نظرًا للعلاقة الوطيدة بين اللغة والمجتمع. ونقصد به هنا المجتمع العربي، الذي تنعكس عليه هذه السياسات؛ فتؤثر فيه بصورة مباشرة.

وعندما ننظر إلى دساتير الدول العربية نستبشر خيرًا؛ حين تطالعنا تلك الدساتير في ثاني موادها أن اللغة لعربية هي اللغة الرسمية للدولة؛ فنتفاءل أن العربية ما تزال بخير.

لكن المفاجأة الصادمة تكمن في الواقع والممارسة، اللذَين لا يمتان بصلة إلى مضمون تلك الدساتير؛ فنجد العجب العجاب في لغة الخطاب اليومي، الذي أصبح خَليطًا من عاميات، بعضها هجين لا يمت بصلة إلى تراكيب العربية وأنماطها اللغوية، أو لغات أجنبية لا علاقة لها باللغة العربية، بل وصل التمادي والقطيعة بين اللغة العربية وأهلها أن أضحى المتحدث بالعربية مثارًا للسخرية والتندر، وكأنه اجترح لغة غريبة أتى بها من بلاد "واق الواق"، أو أصابه مسٌّ من الجنون وضرب من الهذَيان.. هذا هو واقع العربية – للأسف – في عصر الانفتاح والعولمة.

إن هذا الواقع المؤلم ليس بدْعًا من أفراد المجتمع أنفسهم – بل نتيجة سياسات لغوية ممنهجة؛ تهدف إلى تدهور اللغة العربية عن طَريق تغييبها عن واقع الخطاب المجتمعي بأشكاله كافة : السياسية، والإدارية، والتعليمية، والثقافية، والفنية، والاجتماعية بصورة عامة. ويتحمل مسؤولية هذا التدهور أطراف متعدِّدة.. يأتي في مقدمتها صانع القرار، والنخب السياسية والفكرية المؤثرة في ذلك..؛ وقد وصف المسدّي هذا الأمر بقوله :

إن اللغة أمر جليل، ولولا خشية المظنات واتقاءَ انفلات التأويل لقلنا إن اللغة أجل من أن تترك بيد السياسيين؛ والسبب في ذلك أن رجال السياسة يصنعون الزمن الجماعي على مرآة زمنهم الفردي، أما رجال الفكر فينحتون زمنهم الفردي على مقاس الزمن الجماعي، فإن نحن سلمنا بما أسلفناه من جلال الظاهرة اللغوية بصورة شاملة مطلقة فمن المفروض أن يكون شأنها عند أمّة العرب أجلَ وأمكن. لكن الواقع التاريخي الراهن يشهد بعكس ما كان من المظنون أن تجريَ به الأحداث (2014، 260).

فضعف اللغة ناشئ من ضعف أبنائها الناطقين بها، ناهيك عمن يُفترض أن يكونوا حماتها المدافعين عنها الذين اكتفوا بتمثيل "دور التلميذ المستهلك لكل ما يأتي من عند الآخر، وكذا احتقار بعضهم للغتهم الوطنية؛ (جريًا وراء أوهام لغات يشع بريقها ولا ينير)" (لهويمل، 2013، 2).

https://doi.org/10.20428/JSS.24.4.2

وقد كانت الشكوى إبان الاستعمار تتمحور حول المستعمر الذي يفرض لغته؛ بغية فرض سيطرته، كما يقول صحراوي – عن الاستعمار الفرنسي في الجزائر – : "كما حاول القضاء على الذاتية الجزائرية المتمثلة في اللغة العربية ... ومن خلال تتبع السياسة اللغوية العدائية، يتبين أن الهدف من تلك الإجراءات اللغوية هو إضعاف الشخصية الوطنية، وجعل الجزائر مسرحًا للهيمنة اللغوية والثقافية الفرنسية"(2009، 12-13). أما الآن فأصبحنا نشكو من أهل العربية أنفسهم – ببالغ الأسف – الذين أصبحوا هم يتبنون التغريب، ويعملون على تثبيت دعائمه في بلدانهم.

وفي هذا السياق يحذر هاني من تمكن «الفرانكفونية» في المغرب؛ فيقول:

إن تغلغل الفرنكوفونية كحركة إيديولوجية بجوانبها الثلاثة : الثقافي، والسياسي، والاقتصادي؛ هي التي أدت إلى ظهور طبقة من المثقفين تحتقر اللغة العربية، وتتنكر لهويتها الإسلامية، وتقدم منتوجًا أدبيًا وشعريًا وروائيًا، لا يجد يه القارئ إلا ما يمجد السقوط وكشف العورات؛ ككتابات الشرايبي، والطاهر بنجلون، ومحمد شكري، وغيره (2015، فقرة 1)، وهذا – لعمري - هو عين التبعية والانسلاخ والتغريب.

ولم يأت هذا التغلغل من فراغ، بل يستند إلى مرجعية سياسية لغوية؛ تجعل من اللغة الفرنسية ولغات أجنبية أخرى تنافس العربية بقوة، على الرغم من الادعاء بمحافظتنا على أصالتنا اللغوية، الذي لا أدري من أين ستأتي؟! وكيف تكون في ظل هذا الانفتاح غير المنضبط؟! فالواقع يخالف ما تنص عليه القوانين والتشريعات. "ولن ينتقل الأمر إلى الواقع الفعلي ويخرجَ من العالم النظري إلى العالم التطبيقي، مالم تكن هناك إرادة سياسية ونخبة علمية قادرة على التخطيط والتنفيذ" (بن نجي، 2017، 310)، وإلا سنظل نراوح مكاننا، في حين أن العالم المتحضر يعيش تناغمًا سياسيًا لغويًا واعيًا. ولولا خشية الإطالة لأمكن للباحث أن يحشد الكثير من الأدلة على هذا التناقض العجيب بين النظرية والتطبيق.

ثم بعد ذلك نأتي ونتباكى على واقع العربية ومآلاتها، ونحن الذين شرّعْنا لهذا الواقع بسياساتنا اللغوية التي جعلت الباب مفتوحًا على مصراعيه للغات الأجنبية، مفسحين لها المجال في مختلف القطاعات الحكومية والتجارية والأهلية دونما حسيب أو رقيب.

في خضمّ هذه التحديات التي يعانيها اللسان العربي لم يعد من المجدي أن نقول إن للغة العربية دستورًا يحميها في ظل غياب عاصمة تحميها، وفي ظل تواجد مؤسسات مشلولة، ووجود مستوى أعلى ومستوى أدنى، وغياب الحمام اللغوي (بلعيد، 2003)، فإذا غيّب دور مؤسسات الدولة في الحفاظ على أهم رموز الأمة العربية والإسلامية؛ المتمثل في لسانها الفصيح، فما عسانا ننتظر؟! هل ننتظر أن تنزل نخبٌ سياسية من المريخ لإصلاح ما أفسدته سياساتنا اللغوية؟!

ومما يزيد الطين بلّةً أن هذه السياسات الخرقاء آخذةٌ في الاتساع والتسارع بوتيرة عالية، على الرغم من النداءات والصرخاتَ التي تتعالى هنا وهناك من قبل الغيورين على أبرز رموز هوية الأمة العربية الدينية والقومية؛ ألا وهي اللغة العربية. فهلّا وَعَت النُّخَب هذا الأمر، وأدركت ما عليها فعله؛ حتى نستطيع أن ندرك الركَب ابتداءً، ثمَّ نفكر في سبُل وإمكانيات تجاوزه!

والملاحظ أن المجتمع اللغوي العربي اليوم تتجاذبه سياستان لغويتان؛ تتمثل إحداهما في غض الطرف عن انتشار اللهجات المحلية، وهيمنتها على نطاق واسع في مختلف البلدان العربية، حتى غزت هذه اللهجات صفوف المدارس ومدرجات الجامعات، بل وصل وباؤها إلى أروقة مؤتمرات اللغة العربية – بكل أسف – التي تعقد تحت شعارات خدمة الفصحى أو "صاحبة الجلالة" – كما يحلو للبعض أن يسميَها – والمحافظة على الهُويَّة اللغوية للأمة، وما شابهها من عناوين براقة، سرعان ما تتبخر بمجرد انعقاد تلك المؤتمرات.

أما السياسة الأخرى فتمثلها المؤسسات المعنية بالمحافظة على الأصالة اللغوية للأمة – وأعني هنا وزارات التربية والتعليم، والتعليم العالي والمؤسسات التعليميةَ التابعةَ لها في الدول العربية – بمجرد النظر إلَى سياساتها التعليمية بصورة عامة، واللغوية بصَورة خاصة، نجد مكمن الخلل؛ المتمثل في تغييب اللغة العربية، ورفع شأن اللغات الأجنبية من خلال زيادة عدد المدارس الأجنبية والاهتمام بها، أو فرض تعلم اللغة

الأجنبية من المراحل الأولية، أو اشتراط الإنجليزية أو الفرنسية في التخصصات الجامعية أو تخصصات الدراسات العليا. وهذه الأخيرة (الدراسات العليا) هي التي جعلها الباحث محورًا عمليا في دراسته.

فبدلاً من أن تقوم هذه المؤسسات التعليمية بالدور المنوط بها في الحفاظ على اللغة العربية وحمايتها بوصفها أهم قلاع الحفاظ على الهُوية العربية، أضحى أغلبُها اليوم الثغرة التي تؤتى لغتنا العربية الفصحى من قبلها – بكل أسف –. وإن ادعت في مؤتمراتها ومناسباتها أنها حصن العربية الحصين، فلا يعدو ذلك أن يشبه عبارات الشجب والتنديد التي نسمعها كل يوم في وسائل الإعلام، فيما يتعلق بقضايا الأمة المصيرية.

وحتى لا نقع – نحن أيضًا – في الخطأ نفسه؛ فلا بد أن نخرج في هذا البحث من قوقعة التنظير إلى الدراسة الواقعية المتسمة بالمصداقية التامّة. وحرصًا منا على أن تكون العينةُ ممثلةً للدول العربية وجامعاتها من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب - فقد تم اختيار جامعات شهيرة، تمثل دول المشرق العربي والخليج، وبلاد الشام، وشمال أفريقيا، والمغرب العربي؛ حيث اختار الباحث أربع دول عربية، تعد من أكبر دول الوطن العربي في التعليم الجامعي؛ وهي: "المملكة العربية السعودية"، و"المملكة الأردنية الهاشمية"، و"جمهورية مصر العربية"، و"المملكة المغربية". وأجرى الباحث استطلاعًا على سياساتها اللغوية؛ سواء أكان ذلك من خلال بيان سياسات وزارات التعليم العالي في هذه الدول، أم من خلال إطْلاع القارئ على شروط القبول في الدراسات العليا في أشهر جامعاتها؛ لغرض الدلالة على الكل بالجزء؛ وكانت النتيجة على النحو الآتي:

أولاً: المملكة العربية السعودية:

تحتل المملكة العربية السعودية مرتبة متقدمة في دول الخليج والمشرق العربي بشكل عام، من حيث عدد الجامعات؛ إذْ بلغت أكثر من ثلاثين جامعة حكومية، وعدد الجامعات الأهلية والخاصة حوالي 12 جامعة (ويكيبيديا، 2018). وتأتي جامعة الملك سعود في مقدمة هذه الجامعات، تليها جامعات أخرى كبيرة ومشهورة؛ كجامعة الملك عبد العزيز، وجامعة أم القرى، وغيرها من الجامعات السعودية التي يشار إليها بالبنان.

وقد اختار الباحث الجامعات الثلاث المذكورة سالفًا؛ لمكانتها العالية بين الجامعات، وتصلح لأن تكون ممثلة لنظيراتها من جامعات دول الخليج والمشرق العربي.

وعلى الرغم من كون المملكة العربية السعودية من الدول المهتمة باللغة العربية، فإن حمى اللغات الأجنبية قد طالت سياساتها التعليمية في الدراسات الجامعية، وعلى رأسها أنظمة الدراسات العليا؛ التي تشترط إتقان اللغة الإنجليزية لطلبة الدراسات العليا في أغلب التخصصات، حتى ولو لم يكن إتقان اللغة الإنجليزية ضروريًا في عدد غير قليل من هذه التخصصات. ويمكن بيان ذلك من خلال الآتي:

1 - جامعة الملك سعود:

تشترط جامعة الملك سعود حصول طلبة الدراسات العليا (دكتوراه) على التوفل (TOEFL) بما لا يقل عن (450) في كل من تخصصات: «الجغرافيا، والدراسات الاجتماعية، والمناهج وطرق التدريس، والإدارة التربوية، وقسم التربية، والماجستير في التربية الخاصة». كما تشترط ما لا يقل عن (500) في التوفل أو (5.5) في IELTS لطلبة الدكتوراه في: «علم النفس»، وذلك فيما وقف عليه الباحث.

وعند إمعان النظر في التخصصات آنفة الذكر، نجد أنها تخصصات إنسانية واجتماعية، وليست ذات طبيعة علمية تطبيقية بحتة؛ كالتخصصات الطبية والهندسية وما شابهها. كما أن الدرجة المطلوبة عالية جدًا، ولا تتناسب مع التخصصات المطلوب لها هذه الدرجات، ولا مستويات الطلبة الراغبين في الالتحاق بهذه التخصصات؛ ولعل هذا يفسر لنا سبب العزوف الكبير عن التسجيل في هذه البرامج، وقلة أعداد الطلبة الملتحقين بها؛ وذلك من خلال الدراسات التي أجريت في هذا الشأن.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.4.2

ومن هذه الدراسات التي وقف عليها الباحث دراسة الشمري (1998) التي أجراها في كلية العلوم في جامعة الملك سعود في الرياض؛ التي أظهرت انخفاضاً مطرداً في أعداد الطلاب المسجلين لدراسة التخصصات العلمية باللغة الإنجليزية، في حين كشفت الدراسة عن ازدياد مطرد في أعداد الطلاب المسجلين لدراسة التخصصات العلمية المعربة.

حتى أن التخصصات العلمية لم تسلم من هذا العزوف؛ فقد كشفت الدراسة أيضًا عن أن نسبة التسرب في عام1411هـ من الكليات العملية التي تدرس باللغة الإنجليزية؛ وهي كليات الطب، والصيدلة، والعلوم الطبية التطبيقية، وطب الأسنان، وعلوم الحاسوب والمعلومات، والعمارة، والهندسة، في جامعة الملك سعود، تتراوح ما بين 25% و45%، في حين بلغت نسبة التسرب في الكليات ذاتها في عام1412 ه ما بين 20% و43% (الشمري، 1998).

ولمن رام معرفة المزيد عن الآثار السلبية لتدريس المقررات العلمية باللغة الإنجليزية، وعلاقة ذلك بظاهرة التسرب، والصعوبات الأكاديمية التي يعانيها الدارسون باللغة الإنجليزية – يمكنه العودة إلى دراسة الشمري (1998).

ويمكن تجاوز هذه النسب الكبيرة من خلال العمل على اعتماد سياسة تعريب العلوم، وسنجد إقبالا واسعًا وكبيرا، ناهيكم عن أن عملية التعريب هذه تعد ضربًا من ضروب الاستثمار البشري.

2 - جامعة الملك عبد العزيز:

تفرض جامعة الملك عبد العزيز اللغة الإنجليزية شرطًا أساسيًا للقبول في جميع برامج الدراسات العليا بالجامعة (الماجستير، والدكتوراه) باستثناء البرامج في تخصصي الدراسات الإسلامية واللغة والعربية فقط، وذلك وفق الآتي:

تعتمد جامعة الملك عبد العزيز للتقدم للدراسات العليا اختبارات اللغة الإنجليزية المعتمدة عالميا، وهي كما يأتي:

أ. اختبار التوفل (TOEFL): ويقدم عن طريق بعض المعاهد الخاصة، مع العلم أن اختبار التوفل ITP غير معتمد بالجامعة؛ حيث إنه اختبار تجريبي لا يصلح للتقدم للجامعات (صلاحية الاختبار سنتين).

ب. اختبار STEP: ويقدم عن طريق المركز الوطني للقياس والتقويم (صلاحية الاختبار 3 سنوات).

ج. اختبار IELTS: ويقدم عن طريق المجلس الثقافي البريطاني (صلاحية الاختبار سنتين) (جامعة الملك عبد العزيز، 2018).

وقد أحصى الباحث برامج الدراسات العليا المفتوحة في جامعة الملك عبد العزيز فوجدها 123 برنامجًا، ولا يوجد فيها سوى 3 برامج لا تتطلب اللغة الإنجليزية؛ أي ما نسبته 2 % فقط، كما يوضح ذلك الرسم البياني في الشكل (1).

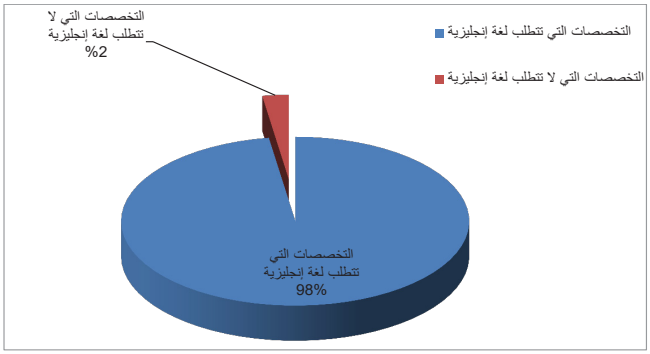

شكل (1): برامج الدراسات العليا المفتوحة في جامعة الملك عبد العزيز التي تتطلب لغة إنجليزية

ولعل هذا الرسم البياني يختزل كثيرًا من الكلام الذي يمكن قوله في هذا المقام. ونكتفي به للدلالة على أشباهه في مختلف الجامعات العربية؛ بغية ألا نثقل كاهل البحث بمثل هذه الرسوم والأشكال.

ونلاحظ الاهتمام البالغ، والحرص الشديد على التمكن الفعلي من اللغة الإنجليزية في تحديد صلاحية الاختبار من سنتين إلى ثلاث سنوات فقط كحد أقصى. وكنا نرجو أن تنال اللغة العربية حظا وافرًا من هذا الاهتمام.

3 - جامعة أم القرى:

أملاً في وجود سياسة لغوية مغايرة لما سبق؛ من شأنها أن تعليَ قدَح العربية على غيره – يمّم الباحث وجهه شطر جامعة «أم القرى»؛ علّه يجد بغيته في هذه الجامعة التي يعوِّل عليها كثيرًا، وكانت المفاجأة..!!

فمن خلال الاطلاع على سياسات جامعة أم القرى اللغوية في قبول طلبة الدراسات العليا، فوجئ الباحث بأن الجامعة تشترط إتقان الإنجليزية للالتحاق بكليات لا دخل لها – مباشرة – باللغات الأجنبية فيما يرى؛ حيث تشترط كلية العلوم الاجتماعية على جميع المتقدمين للدكتوراه –بلا استثناء- الحصول على شهادة اجتياز اختبار التوفل بدرجة (400) أو ما يعادلها.

كما تشترط كلية التربية أن يكون المتقدم لمرحلة الدكتوراه في جميع الأقسام حاصلاً على شهادة اجتياز اختبار التوفل بدرجة (400) أو ما يعادلها. والعجب كل العجب أن هذا الشرط لم ينص على أي استثناء، حتى التربية الإسلامية المقارنة (جامعة أم القرى، 2018).

ومن المفارقات المثيرة للتساؤل والاستغراب أيضًا اشتراط درجة كبيرة وموحدة للتوفل (400) – وفي أم القرى – للتخصصات الإنسانية والتطبيقية والهندسية والتكنولوجية على حد سواء، بغض النظر عن الكلية وطبيعة التخصص، ومدى احتياجه للغة الإنجليزية أو عدمه..؛ فما يمكن أن نسميَ هذا؟!!

ثانيًا: المملكة الأردنية الهاشمية:

تحتل المملكة الأردنية الهاشمية مكانة متقدمة – مقارنة ببقية الدول العربية – في الجانب التعليمي، إلا أن سياستها التعليمية تولي اهتمامًا كبيرًا بإتقان اللغات الأجنبية، وعلى وجه الخصوص اللغة الإنجليزية؛ فمما يؤسف له أن مجلس التعليم العالي قرر في جلسته السابعة والعشرين المنعقدة بتاريخ 27 /8 /2015م «عدم الموافقة على اعتماد الامتحان الوطني للغة الإنجليزية للطلبة الراغبين بالالتحاق في برامج الدكتوراه في الجامعة الأردنية للذين سبق أن استفادوا منه في تحقيق متطلبات الحصول على الماجستير «ومضى على اجتيازه سنتان».

واستنادًا إلى تلك السياسة الموحدة، تنص لائحة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية على شرط إتقان الإنجليزية؛ ونأخذ على سبيل المثال لائحة الجامعة الأردنية (أكبر جامعات الأردن)؛ حيث تقول:

بناءً على قرار مجلس التعليم العالي في جلسته السابعة المنعقدة بتاريخ 29 /3 /2015 نؤكد على طلبة الدراسات العليا في الجامعة الأردنية على الآتي: أولاً: التأكيد على اعتبار تحقيق الطلبة الأردنيين الراغبين بالالتحاق في برامج الدراسات العليا في الجامعات الأردنية لشرط اللغة الإنجليزية أساساً للقبول. ثانياً: التأكيد على السماح للطلبة غير الأردنيين الراغبين بالالتحاق في برامج الدراسات العليا في الجامعات الأردنية بالحصول على امتحان التوفل أو الامتحان الوطني للغة الإنجليزية خلال السنة الأولى للالتحاق، وبخلاف ذلك يعتبر قبولهم لاغياً ... (مجلس التعليم العالي الأردني، 2018).

والملاحظ أن شرط الإتقان اللغوي هذا سار على المتقدمين لكل التخصصات، وهو مقتصر على الإنجليزية دون العربية، في سياسة لغوية واضحة من شأنها تقنين ضرورة إتقان الإنجليزية دون غيرها من اللغات، بما في ذلك العربية، لغة الهُويَّة للأمة التي غابت في هذه اللائحة، وفي كثير من اللوائح التي وقفنا عليها، وكنا نروم حضور العربية بوصفها شرطًا للقبول في التخصصات الإنسانية على الأقل.

ثالثًا: جمهورية مصر العربية:

تؤدي السياسةُ التعليمية في مصر دورًا محوريًا في السياسات التعليمية في الوطن العربي بشكل عام؛ وذلك لما تمتلكه مصر من تأثير بالغ في كثير من الدول العربية تاريخيًا وقوميًا؛ فلمصر دور ريادي سبّاق في الجانب التعليمي على مستوى الوطن العربي؛ فقد رفدت مصر – وما تزال – هذه الدول بعدد غير قليل من الكادر التعليمي في شتى المراحل. ولا يختلف الحال كثيرًا فيما يتعلق بالاقتداء بمصر في السياسات التعليمية المتبعة بما في ذلك السياسات اللغوية.

وقد كان للاستعمار المبكر لمصر من قبل فرنسا وإنجلترا بالغُ الأثر من الناحية اللغوية على نظام التعليم وسياساته في مصر؛ حيث ألقى بظلاله على نظام التعليم الجامعي بشكل عام، والدراسات العليا بصورة خاصة.

فمن الشروط العامة للقبول والتسجيل في الماجستير أو الدكتوراه أن يجتاز الطالب بنجاح مستوى اللغة المطلوب TOEFL من الإيمدست بجمهورية مصر العربية بمجموع يتراوح من 400 إلى 550 درجة تختلف من جامعة إلى أخرى (المجلس الأعلى للجامعات المصرية، 2018).

ومن المفارقات العجيبة أن قيد الطالب لنيل درجة الماجستير في الآداب يتطلب حصوله على مجموع يتراوح من 400 إلى 550 درجة، أما قيده في الدكتوراه فيشترط اجتيازه بنجاح مستوى اللغة الإنجليزية المطلوب (TOEFL) بمجموع يتراوح من 450 إلى 600. وهذا – لعمري – أمر بالغ الخطورة؛ كونه عامًا لتخصصات كلية الآداب دونما تحديد، بما في ذلك تخصصات اللغة العربية والدراسات الإسلامية وغيرها من التخصصات التي لا تمت بصلة إلى غير العربية.

فهل تخصصات العربية والإسلامية بحاجة ماسّة في الماجستير والدكتوراه إلى هذا التمكن الدقيق، وهذه الدرجات العالية في اللغة الإنجليزية؟!

رابعًا: المملكة المغربية:

من المعلوم أن لغة الدراسة في الجامعات المغربية هي اللغة الفرنسية. وتسير على منوالها أغلب دول المغرب العربي، وذلك في أكثر التخصصات الجامعية في مرحلة البكالوريوس أو الليسانس، ناهيك عن مرحلة الدراسات العليا (ماجستير – دكتوراه)، التي تشترط اللغة الفرنسية، حتى في تخصص اللغة العربية؛ ولعل هذا السبب هو من أهم أسباب ضعف إقبال الطلبة العرب على الدراسة في الجامعات المغربية – إن لم يكن أهمَّها – (وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المغربية، 2018؛ الدراسات العليا المغربية، 2018).

إن هذه السياسة اللغوية، التي تمجد اللغة الأجنبية، وتعتمدها لغة للتعليم والفكر، وذلك على حساب اللغة الأم (العربية) – إن هذه السياسة لا تزال امتدادًا للتأثير الفرنسي المتعمق في السياسة اللغوية لهذه الدول. وقد آثرنا الإشارة والإيجاز في بيان هذه السياسات خشية التطويل، وأحلنا القارئ إلى مواضعها ومظانّها المعتمدة إن كان يروم البسط والتحري.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن السياسات اللغوية في الوطن العربي تقوم على مرتكزات وأولويات تجعل من إتقان اللغة الأجنبية (الإنجليزية، أو الفرنسية) شرطًا أساسيًا من شروط مواصلة الدراسات العليا، ناهيك عن السعي الحثيث في إدخال مقررات اللغة الأجنبية إلى مناهج التربية والتعليم منذ مراحلها الأولى، بل تجعل امتلاك اللغة الأجنبية معيارًا من معايير التفاضل والتمييز. ونتيجة لهذه السياسات وجدنا هيمنة واضحة للغتين (الإنجليزية، والفرنسية) على اللغة العربية في عصر العولمة.

وهذه الثنائية اللغوية تشكل عائقًا من عوائق التعليم، وليست – في الغالب – دليلاً على جودة التعليم وتميزه؛ يقول الفهري:

https://doi.org/10.20428/JSS.24.4.2

والخطر في الثنائية المفبركة في التعليم مع لغة أجنبية ينظر إليها المتعلم على أنّها لغة التقدم والرقي الثقافي والعلمي؛ فتكون النتائج سلبية على هوية المتعلم وطاقاته التعبيرية والإدراكية والنفسية، والخطر كذلك في محيط ثنائي اللغة مع امتيازات اجتماعية وتشغيلية واضحة للثنائيين، فتصبح اللغة الأجنبية مرجع الثقافة والرقي العلمي والتقني، والمقياس لكل ما هو من مرتبة عالية (الفهري، 1993، 87).

وما نلحظه من تدن في مستوى مخرجات أغلب الجامعات العربية اليوم، لهو أكبر دليل على فشل هذه السياسات اللغوية. وقد:

أكدت تجارب البلدان المتزنة في الازدواجية ضرورة الاهتمام في المقام الأول باللغة الأم وإتقانها إتقانا جيدًا ... إن كثيرا من أسباب ضعف الطلاب في اللسان العربي ناتج في بعض جوانبه عن هذه الازدواجية في الحياة اللغوية التي كانت، ولا تزال تمثل عبئا ثقيلا في وجوه شتى وهي علة هذه المعاناة التي تحس بها أجيال من المعلمين والمتعلمين (الموسى، 1987، 26 - 27).

فإذا أردنا تعليمًا نوعيًا، ومخرجات تعليمية متميزة في الجانب العملي، فعلينا أن نوحد لغة التعليم مع لغة التفكير؛ إذ لا يمكن الفصل بين اللغتين إن رُمْنا التميز. ومن المعلوم أنه متى ما كانت لغة التعليم متوافقة مع لغة التفكير، استطعنا أن نحقق الأهداف المرجوة من العملية التعليمية في شتى الجوانب؛ حيث إن المتعلم لا ينشغل بالترجمة عن الفهم والاستيعاب، والتحليل والنقد.. فـ«الأفكار لها وجود غير مستقل عن اللغة، كما أن وظيفتها غير مستقلة عن اللغة أيضا، ولو أن كلامنا أراد أن يحتفظ بأفكاره لاختفت اللغة» (الراجحي، 1988، 74).

ولو أن سياساتنا اللغوية ركزت اهتمامها على العربية الفصحى، وعملت على تعريب مختلف العلوم الحديثة، لاستطاعت أن تستوعب كل ما هو جديد مستحدث، وأن تستعيد مكانتها الريادية اللائقة بها كما كانت في السابق؛ "حيث أصبحت بعد نزول القرآن الكريم لغة العلوم العقلية: كالطب، والكيمياء، والفلك، والطبيعة، والعلوم النقلية: كالفقه، والتفسير، والكلام" (ضيف، 1975، 115 - 116)، بل غدت لغة العلم الأولى في القرون الوسطى بلا منازع، وبإمكانيات محدودة، فكيف بها اليوم؟!

ومن المؤسف أن أقول إن عدم امتلاكنا -نحن العرب- لإرادة مستقلة، من شأنها أن تتخذ القرار بمعزل عن التأثير الخارجي، وانبهارنا بلغة الآخر، نتج عنه هذه التبعية اللغوية المقيتة، التي هي ناشئةٌ عن عجز فينا نحن لا في لغتنا العربية، التي استطاعت أن تستوعب كلَّ العلوم المستحدثة فيما مضى، وهي أكثر قدرة على ذلك في عصر الإنترنت والتقانة الحديثة.

والسؤال الذي يتردد على الذهن، ويلحّ في طلب إجابة شافية له: ما الحلُّ الأمثل للخروج من هذا النفق المظلم الذي أدخلتْنا فيه هذه السياساتُ اللغوية؛ حتى نستطيعَ أن نعيد الدورَ الريادي للغتنا العربية من جديد؟!

والمتَوَجّه عندنا أن الحل في استعادة الفصحى دورها الطبيعي، الذي يجب أن تضطلع به - ينطلق من مكمن الخلل نفسه؛ حيث إن:

الدور الأكبر والأكثر فاعلية في [مكافحة مخاطر الهيمنة على اللغة العربية] هو دور الإرادة السياسية وصنّاع القرار في توفير المناخ المناسب لمكافحة مخاطر الهيمنة على اللغة العربية، ليس من حيث الدعم المادي اللازم لإنشاء الهيئات والمجامع اللغوية فقط، التي تعمل من خلال منظومة واحدة على مستوى العالم العربي من أجل وضع الخطط الاستراتيجية اللازمة لتشخيص الواقع اللغوي، ثم التخطيط اللغوي، ثم التنفيذ، بل – وهو الأهم – من حيث سن القوانين الرادعة اللازمة لحماية اللغة العربية في دارها أيضاً (محمود، 2014، 136 - 137).

وقد استبشرنا خيرًا بصدور بعض القوانين الخاصة بحماية اللغة العربية في الآونة الأخيرة؛ كما هو الحال في «الأردن» و«قطر»؛ حيث صدر في المملكة الأردنية القانون رقم (35) لسنة 2015م. كما صادق مجلس الوزراء في دولة قطر على مشروع قانون حماية اللغة العربية بتاريخ 10 فبراير 2016م. وقبله تأسيس المنظمة

https://doi.org/10.20428/JSS.24.4.2

العالميـة للنهوض باللغة العربية؛ وهي بداية صحوة طال انتظارها، وتمثل خطوة في الاتجاه الصحيح؛ تنبئ عن الشعور بالخطر، وتدق ناقوسه لباقي الدول العربية، التي نأمل أن تحذو حذو هاتين الدولتين.

➢ المبحث الثاني: انعكاسات السياسات اللغوية العربية على الهُويَّة:

لا تنحصـر أهميـة اللغة في كونهـا أداة الخطاب التواصلي بـين الناطقين بها، أو لأنها وعـاء للعقيدة، وعنوان للثقافـة والعلـم، ومعلمٌ بارزٌ للإبداع الفكري، بل تتعدى ذلك كله؛ إذ تكتسب أهميتها الكبرى من طبيعة الدور الـذي تضطلع به من الناحيـة الحضارية التاريخية والاجتماعية والسياسيـة والثقافية واللغوية؛ بوصفها هويـة تختـزل ماضي الأمة الحضاري والسيـادي والقومي والديني، وتجسد حاضرهـا بأبعاده كافة، وترسم صـورة مستقبلهـا الذي تتطلع إليه؛ "فاللغة أخطر بكثير من أن تكون مجرد أصوات وأدوات للتفاهم، أو لتبليغ صـورة أو فكـرة معينـة، إن اللغة جوهر الفكـر وماهيته، وهي في نظر علماء الاجتماع أهـم عامل مساعد على نشأة الحضارة الإنسانية" (المسدّي، وأيوب، والقرمادي، 1983، 9).

وقـد أكـدت المواثيق والإعلانات الدولية على أهمية اللغات؛ فتؤكد اليونسكو (2018) أن اللغات هي الأدوات بامتيـاز للتنشئـة الاجتماعيـة والاتصال، وبها يجري التعبير عـن الممارسات الاجتماعيـة والثقافية ونقلها، وأنهـا شواهـد على النشاط الإبداعي عنـد البشر، وتنطوي على تجارب الماضـي والثقافات والهويات، وتحمل في الوقـت نفسـه تطلعات وأحلام المستقبـل؛ ولا يمكن الاستغناء عنها في تنمية المعـارف ونقلها، كما أن اللغات تعطي الناطقين بها هوية.

ومصطلـح "هويـة" مشتـق من تكـرار الضمير "هـو"، وضع معرفًا بـ"أل"، ويعنـي "الاتحاد بالـذات، وفي اللغة "الهُويَّـة" (بضـم الهـاء، وكسر الواو، وتشديد الياء المفتوحة) نسبـة مصدرية للفظ "هو"، وهي استعمال حادث.

وفي الاصطلاح لفظ" الهُويَّة" يطلق على معان ثلاثة: التشخص، والشخص نفسه، والوجود الخارجي.

وجـاء في كتاب "الكليـات" أن ماهية الشيء هو باعتبار تحققه يسمى ذاتًـا، وباعتبار تشخيصه يسمى هوية، وإذا أخـذ أعـم مـن هـذا الاعتبـار يسمـى ماهيـة (الكفـوي، 1995). فهويَّـةُ الْإِنْسَان هـي حَقِيقَتـهُ وسماته الْجَوْهَرِيَّة التي تميزه عن غيره؛ يقول جوزيف: "إن هويتك – بكل بساطَة – هيَ ماهيَتك" (2007، 1).

وتأسيسًـا علـى المقاربـة الفلسفية تعبر "الهُويَّـة" عن مطابقة الشـيء لنفسه أو لمثيلـه ... ويرجح أن مفهوم "الهُويَّـة" قـد دخـل إلى الفكر العربي نهاية القـرن التاسع عشر وبداية القـرن العشرين؛ حيث لا نجده ضمـن المصطلحـات المترجمة تلك الفـترة؛ مثل: (الحرية – الثورة – الأمـة – القومية – المساواة – الوطن) (أبو عنزة، 2011).

وتعـد اللغـة من أبرز مظاهر الهُويَّة؛ فسمـةٌ واحدة لاستعمال اللغة تكفي لتعيـين علاقة شخص ما بجماعة مـا (تابـوري، 2009)؛ فبمجرد نطق اللسان نعرف انتماء المتكلمين إلى الجماعـات والشعوب والمجتمعات التي ينحـدرون منهـا؛ يقول ليفـي ستراوس: "إننا حين نقـول الإنسان... فإننـا نعني اللغة، وحين نقـول اللغة ... فإننـا نقصـد المجتمـع" (أبو زيـد، 1983، 80)؛ ذلك أن اللغة هي ذاكـرة المجتمع وأداة تواصلـه عبر العصور؛ إنهـا: "ابتـكار مزدوج الأثـر؛ إذ هي أداة الاتصـال، وأداة التسجيـل، تعمل بواسطة التعميـم والتجريد على تثبيت المعرفة في الإدراكات، وتسمح لها بتطور لا حد له" (فندريس، 1985، 12).

ومن أهم وظائف اللغة أن تعبر عن الضمير الجمعي للناطقين بها عمومًا، لا عن قناعات فئة، أو تصور طائفة، أو رؤيـة نخبـة بعينهـا؛ "فالأصل في وظيفة اللغة التعبـير عما يريده المجتمـع" (وافي، 1971، 2)؛ كون اللغة نتـاج جماعـي، يكتسبه الناطقون بهـا منذ الطفولة، ويتخذونـه أداة لتفاهمهم، وتنظيـم حياتهم في مختلف الجوانـب؛ ولذلـك حرَصـت الحضارات منـذ فجر التاريخ علـى تخليد لغاتهـا؛ لتأكيد إسهاماتهـا ومكانتها بين الأمم.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.4.2

ويخلص البريدي (1434هـ) في كتابه "اللغة هوية ناطقة" إلى ضرورة وجود "الأنَفة اللغوية" الكافية، التي تدفع إلى القيام بـ"الإنكار اللغوي" بثقة وحزم ولباقة - على التجاوزات التي تحصل في لغة الخطاب المباشر أو الإلكتروني وما شابهها؛ كاستخدام العربيزية وغيرها؛ صونًا لهُويتنا الثقافية والاجتماعية. ويؤكد أن الأمة التي لا تحافظ على لغتها الأم، تستحق المسخ والإذلال بكل أصنافه، وستصل إلى "التيه اللغوي الثقافي"؛ فلا مناص.. إما أن نحافظ على هويتنا الناطقة –نحن العرب-، أو أن نجعل خيبتنا الحضارية ناطقة.

يقول اللساني البريطاني Crystal – في كتابه الشهير "Language death" –: الأمة بدون لغة هي أمةٌ بدون قلب (2000، 36).

إن اللغة العربية هي الدعامة الرئيسة لبناء الأمة وقيامها، والترسانة الفكرية والثقافية التي تحمي كيانها، وتحافظ على شخصيتها؛ لأنها تمثل وسيلة التواصل والاتصال والصياغة لكل الأفكار، وللغة دور فاعل في صناعة وجدان الأمة، وبناء ذاكرتها، وتكوين هويتها وثقافتها، وضمان تماسكها، وتواصل أجيالها، وتوسيع دائرة تفاهمها وتفاعلها، والإسهام في تشكيل نمط تفكيرها وإبداعها، والتأثير في أخلاقها وسلوكها، وتحريكها، وتغيير واقعها (محمد، 2007)، فاللغة هي اللسان الناطق للأمة، والسياج الواقي للهوية.

وبما أن اللغة مكونٌ رئيسٌ للهوية القومية، والثقافية، والحضارية، فلا يمكننا أن نتخيل مجتمعاً بدون هوية تميزه عن غيره.. فاستقلالية أي أمة من الأمم في سياستها وثقافتها وإدارتها وسائر شؤونها مرهون باستقلال لغتها.

وعندما نتحدث عن الهُويَّة المستقلة، لا يعني ذلك عدم الاستفادة من الآخر؛ بل لا بد من الانفتاح على الآخرين، والاستفادة من إيجابياتهم، مع المحافظة على الأصالة والاستقلالية.

ويبدو أن واقع سياساتنا اللغوية لا يزال بعيدًا عن تطبيق مضامين هذا القول، الذي استوعبه الغرب أيما استيعاب؛ فلم يكتف ببناء سياسته اللغوية على أساس مستقل، بل سعت قوى الاستعمار– جاهدة – إلى التوسع اللغوي، الذي ترافق مع توسعها الاستعماري لأقطار الوطن العربي؛ كما فعل كرومر أثناء احتلاله لمصر؛ حيث وضع "خطة تعليمية تستهدف إبعاد العربية عن ميدان التعليم، واستبدل بها لغة قومه" (الزركان، 2002، 9-8).

وما يزال سعي الغرب حثيثًا؛ بغية فرض هيمنته اللغوية على المجتمعات المستضعفة، أو تلك التي لَمّا تدرك بعد ما تعنيه اللغة من أهمية وجودية تبرز مكنونات حضارتها، وتظهر معالم إنجازاتها، وتنطق بلسان ثقافتها.

ومن المؤسف جدًا أن الشعور بالذات وتقديرها يكاد يتلاشى، في واقعنا العربي، في حين أن تقدير الآخر والاحتفاء بكل ما يصدر عنه هو الذي يتنامى، ويظهر جليًا من خلال سياساتنا اللغوية؛ حتى صُبغنا بصبغة "عقدة الأجنبي"، التي انعكست سلبًا على ممارساتنا اللغوية؛ حيث "إن واقع اللغة يصطبغ بتجليَات الصَراع بين الأنا والآخر؛ فحينما يضعف الإحساس بالأنا أمام تحديات الآخر، فإن الضعف يتسرب إلى اللغة؛ إذ لا يمكن الجمع بين التنازل عن الهُويَّة اللغوية واحترام الذات، ولهذا فإن العامل الحاسم، بل العامل الوحيد في تحديد الانتماء القومي هو اللغة" (عتيق، 2011، 373).

ونظرًا لما تمثله اللغة من أهمية قصوى وتأثير بالغ في حياة المجتمعات وهويتها- يسعى كل مجتمع لغوي إلى بسط سيطرته اللغوية على المجتمعات المغايرة بكل ما أوتي من قوة ونفوذ؛ ولذا "تعتبر اللغة أحد مجالات الصراع؛ لأن المجموعات الاجتماعية تسعى إلى ممارسة السلطة من خلال تحكمها في اللغة" (طوليفسن، 2007، 62)؛ وهذا يفسّر لنا ما نلمسه في الواقع من تسخير المجموعات اللغوية الغربية، وبعض المجموعات الشرقية – كالصين- إمكانات هائلة في سبيل تحقيق غلبتها اللغوية.

ونتيجة لهذا الصراع، تؤول الغلبة اللغوية إلى الجهة التي استطاعت أن تفرض لغتها على الآخر. وغالبًا ما تكون في الواقع العربي لصالح الأقوى؛ بوصفها نتيجة حتمية لهيمنته، أو بسبب من اعتقادنا بتميزه وتفوقه

علينا؛ وهو ما أشار إليه ابن خلدون في قوله: "إن المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب، في شعاره وزيه ونحْلَته وسائر أحواله وعوائده؛ والسبب في ذلك أن النفس أبداً تعتقد الكمال في من غلبها ... فانتحلت جميع مذَاهب الغالب، وتَشَبَّهَت به، وَذلك هو الاقتداء. أو لما تراه - والله أعلم - من أن غَلَبَ الغالب لها ليس بعصبية ولا قوة بَأس، إنما هو بما انْتَحَلَتْهُ من العَوَائد والمذاهب" (ابن خلدون، 1988، 1 /184). فَهَذه العلل مجتمعةً متحققةٌ في وَاقعنا، ولا يمكننا إنكارُها.

ومن هنا ندرك أن ضعف الهُويَّة العربية اليوم، انعكاس حتمي للسياسات اللغوية، التي تكرّس للاقتداء بالآخر وغمط الذات في الغالب الأعم، بينما كان العكس هو السائد في عصور ازدهار العربية وغَلَبتها. "فاللغة القومية أداة بريئة، يكتسبها أهلها من البيئة التي ينشؤون فيها، وتخضع لهيمنة اللغات الأخرى عندما يخضع أهلها لهيمنة الأمم الأخرى" (محمود، 2014، 122).

إننا لا بد أن نسهم بأبحاثنا وإمكاناتنا العلمية والمادية الهائلة في دفع لغتنا إلى صنع الحاضر والمستقبل، مثلما أسهم أسلافنا في صنع حضارة الماضي، بل كان لهم قصَبُ السبْق في ذلك؛

فالذي يحدد مستقبل لغة ما وخضوعها أو عدم خضوعها للغات أخرى ليست سماتها اللغوية البحتة من نحوٍ وصرف وأصوات ومفردات، أو مدى بساطة هذه السمات أو تعقيدها، وإنما يتمثل المحدد الأساسي لمستقبل أي لغةٍ في المنظومة الثقافية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي تميز أهل هذه اللغة، ومدى إسهاماتهم في صنع الحضارة الحديثة. ولنتذكر في هذا السياق دور اللغة العربية الريادي بوصفها وعاءً للعلوم الحديثة، عندما كانت الغلبة الثقافية والاقتصادية والسياسية لأهل هذه اللغة آنذاك، وعليه فإن مصير اللغة العربية وسقوطها أو عدم سقوطها تحت هيمنة اللغات الأخرى مرهون بدور أهلها في الحفاظ عليها (محمود، 2014، 122).

ولا إخالني أعتقد أن ثمةَ عجزًا حقيقيًا في إسهام أهل اللغة وعلمائها ومفكريها بفاعلية في الحضارة الحديثة، بقدر ما هو ركون أو اتكال أو تكاسل، يُختزل فيما يمكن أن نطلق عليه "عجْزُ الثّقات"، فإذا كان هناك من لوم، فلنوجهْه إلى أنفسنا نحن، قبل أن نلقيه على غيرنا؛ فهذا التقصير الماثل أمامنا ليس إلا مجرد هروب من التزامات المرحلة، وتنصل من المسؤولية وواجب الذات.

فلا يمكن أن ننتظر من الآخرين أن يرفعوا من شأن لغتنا، أو يسهموا في تطويرها، أو يعملوا على انتشار رقعتها؛ لأن ذلك – ببساطة – هو عملنا نحن وليس عملَهم؛ وقديما قالوا: "مَا حَكَّ جِلدَكَ مثلُ ظُفْرِك"؛

فاللغة العربية مرتبطة ارتباطاً مصيرياً وحتمياً بأبنائها؛ فعندما كان العرب في عصورهم الذهبية، أغنت اللغة العربية العالم بالعلوم والمعارف، وأثبتت قدرتها على الانتشار والتوسع والاستيعاب والتواصل الفكري الإنساني. ولكنّ الفرد العربيّ يعيش اليوم أزمة هروب من الذات، وينغمس في حالة تغريب عن أصالته ووجوده، فانعكست الأزمة سلباً على الواقع اللغوي، ووصمت اللغة بالعجز والقصور عن مواكبة التطور العلميّ والحضاري (ناصر، 2006، 100).

وهذا عين ما فعلتْه سياساتُ القوى الاستعمارية القديمة والجديدة في الوطن العربي، بمحاولاتها الحثيثة لفرض هيمنتها اللغوية الرامية إلى تنميط البشر والقيم والمفاهيم وفق معاييرها؛ بغية انسلاخ العربي عن لغته، التي تربطه بتراب وطنه، وتبعث فيه روح العزة والانتماء والشخصية المستقلة، ولعل تجربة الجزائر ولبنان من الأمثلة الصارخة على التفكيك والتغريب حال غياب اللغة الأم.

ونحن اليوم أكثر من أي وقت مضى في حاجة ماسة إلى تحصين الهُويَّة العربية، وترسيخ الشعور بالانتماء إليها، عن طريق الاهتمام بإكساب اللغة العربية الفصحى في مراحل التعليم المختلفة؛ حتى نتمكن من مواجهة حملات التشويه والامتهان لهذه الهُويَّة، ومحاولة إلصاق تهم الإرهاب والتخلف لمن يحملها. وقد استطاعت اللغة العربية أن تواجه أغلب الحملات الموجهة إليها من خارجها.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.4.2

ولما أدرك هؤلاء المغرضون أن لا قبل لهم بمواجهة العربية، استعانوا بعملاء من الداخل؛ ليكونوا معاولَ هدم فاعلة، فعملوا على التشكيك في التاريخ والتراث، وسعوا إلى تمجيد اللغة الأجنبية وتوطينها؛ بوصفها لغة العصر والتقدم والعلوم الحديثة – حسب زعمهم –، وأدى كثير من هؤلاء دورًا بارزًا في رسم السياسات اللغوية في بلدانهم؛ فعملوا على تغيير الأولويات والتقليل من أهمية اللغة العربية وإضعاف دورها في الحياة الثقافية والعلمية.

ولم يسلم من هذا التماهي اللغوي مع الآخر حتى المؤسسات العامة.. ولك أن تذهب إلى أي مؤسسة حكومية أو غير حكومية في كثير من البلدان العربية؛ لترى بأم عينيك أن متخذ القرار ما زال يعتقد أن توظيف العنصر الأجنبي في المراكز الحساسة هو الضمانة المثلى لجودة الأداء، وأن ذلك ...

سيساعد الدولة على كسر المسافات للدخول في مضمار الحضارة الغربية ومضامينها التكنولوجية، وأنها في الوقت نفسه ستحافظ على هوية المجتمع وثقافته القومية. هذا الرأي الواهم له نتائجه الخطيرة، ليس على مكانة اللغة العربية فقط، بل على الهُويَّة الثقافية بكل مكوناتها؛ لأن عصر العولمة الذي نعيشه اليوم يضغط بقوة على ثقافة الشعوب ومجتمعاتها الهشة؛ ليجعلها بمرور الزمن عديمة الفائدة والمعنى؛ لأن المكونات الثقافية – من عادات وتقاليد ولغة ونظم اجتماعية – إذا اصطرعت مع غيرها من الثقافات المؤثرة، فإن النتيجة دائماً تكون في صالح الأقوى على المدى البعيد (الكبيسي، 2012، 4-3).

يحدث هذا على الرغم من كون الدول العربية تعج بالكوادر المؤهلة المعطلة، وتشكو البطالة المفرطة؛ والسبب أن أرباب العمل ينحرون العربية باشتراطهم إجادة اللغة الإنجليزية – وليس العربية – للحصول على وظيفة، مع أن الغالبية العظمى تتحدث مع هؤلاء الأجانب بلهجة هجينة مكسرة لا يمكن أن نطلق عليها لغة. ثم نأتي ونقول: إننا نريد أن نحافظ على هوية المجتمع وثوابته القومية.

ويتمثل لي في هذا المقام قول النحوي (2005، 49) على لسان العربية المكلومة:

سواي أَسـأَلُهُ الأثـوابَ و الحُلَلا مالي خَلَعْتُ ثيابي وانْطَلَقْتُ إلى
يَرْجونَ ساقطةَ الغايات والهَمَلا عجبتُ !! ما بالُ قومي أدْبَروا وجَرَوْا
تَجْلو لكَ الدَّربَ سَهْلاً كانَ أو جبلا فعُدْ إلى لغةِ القرآنِ صافيَة

والمثير للدهشة والاستغراب، والتساؤل في آن معًا – هو ذلك الصمت المريب من قبل أولئك المنادين بالاستقلالية، والحرية، والقومية، وحقوق الإنسان، واحترام خصوصية الأقليات وهويتها -عندما يتعلق الأمر باللغة.. فأين خصوصية الأكثرية وهويتها أيها الحريصون..؟!

وفي هذا الصدد يعقد اللحيدان (2010) مقارنة بين واقع اللغة العربية واللغات الأخرى التي ترفع من قيمة أهلها وتعزهم؛ ولذلك يقبل الآخرون على تعلمها، أما اللغة العربية فيعيش في جنباتها ملايين البشر ولسنوات عديدة دون أن يتعلموها، بينما من يعيش في إحدى الدول الناطقة بالإنجليزية يجيدها خلال أقل من عام؛ والسبب أن رب العمل يطلب إجادة اللغة الإنجليزية للحصول على عمل، أو قبول للدراسة، ناهيك عن أن جميع معاملاتهم تتم بلغتهم.

وعلى العكس من ذلك في العالم العربي؛ فإن شرط إجادة اللغة الإنجليزية وليس العربية هو المعمول به. ومن المفترض أن تكون اللغة العربية شرطاً لكل من يريد أن يمارس العمل في الدول العربية وذلك من أجل نشرها وتعزيز جانبها.. ليس هذا فحسب، بل إن فرض شرط كهذا سوف يدفع بملايين البشر من العمالة الأجنبية للتسجيل في المعاهد المتخصصة بتدريس اللغة العربية؛ وبذلك سوف يتم تدوير جزء لا بأس به مما تحصل عليه هذه العمالة من أموال داخل الوطن، وينعكس ذلك على توظيف عشرات الآلاف من المتخصصين في اللغة العربية وآدابها الذين يتمنون فرصة عمل متاحة (اللحيدان، 2010).

https://doi.org/10.20428/JSS.24.4.2

وصدق إبراهيم (1987، 254)؛ إذ يقول:

أرى لرجال الغَرْب عِزّاً ومَنْعَةً وكَمْ عَزَّ أقْوامٌ بِعِزِّ لُغَاتِ
أتَوا أهلَهم بِالْمُعْجِزَاتِ تَفَنُّناً فَيَا لَيْتَكُمْ تَأْتُونَ بِالْكَلِمَاتِ

ولو أجرينا إحصاءً بعدد المعاهد والمراكز والمؤسسات المتخصصة في تعليم اللغات الأجنبية في العواصم العربية، وقارناها بمثيلاتها المتخصصة في تعليم اللغة العربية – لما وجدنا وجهًا للمقارنة؛ إذ إن الأولى قد تتجاوز العشرات إلى المئات، بينما الثانية قد لا تتجاوز عدد الأصابع..، وهذا دليل صارخ على الاهتمام البالغ باللغة الأجنبية على حساب اللغة العربية. وهو قلبٌ واضح لسلم الأولويات في الوقع العربي.

لقد كان للسياسات اللغوية الخطأ في الوطن العربي انعكاساتها السلبية على اللغة العربية، ومن ثم على الهُويَّة العربية. "إن الانقياد خلف عملية تمييع اللغة العربية جزءٌ لا يتجزأ من عملية هدم الهُويَّة الثقافية التي تتم بصورة لا تخلو من مد وجزر متعمد، فالمد يتم بخطوتين والجزر يتم بخطوة واحدة ويدخل ضمن ذلك التعمد والمصادفة والتقليد وإيكال الأمر إلى غير أهله أو إلى من يستهجن العربية لعدم قدرته على مجاراتها أو نكاية بها وأهلها" (اللحيدان، 2010).

وقد خيل لأولئك المنخدعين بشعارات العولمة، والمشدوهين بوميض الغرب الزائف، المغرق في الماديات – خيل إليهم أن العربية قد شاخت وعَجَزت عن مسايرة ركب الحضارة والتحديث والعصرنة، الذي استوعبته اللغات الأجنبية حسب زعمهم؛ فظنوا أن السير في فلك الغرب هو طوق النجاة بالنسبة إليهم، والسبيل الوحيد إلى تحرير الذات من قيدها اللغوي؛ فسخروا إمكانات المؤسسات التربوية والتعليمية الدنيا والعليا التي يعملون بها لخدمة مشروع استبدال اللغة الأجنبية بالعربية؛ فوقعوا في إشكالية التوق إلى "عالمية بدون جذور!"، ونسوا أو تناسوا أن "هويّة المتعلّم ليست قميصاً يبدّل عند الاقتضاء.. وليس من اليسر في شيء الدخول السهل في "الهويات المصطنعة".. هنا تكمن مسؤولية المؤسسات المعنية" (عساف، 2015).

إن على مؤسسات التربية والتعليم، والتعليم العالي بمختلف أنواعها - أن تدرك أن مسؤوليتها تجاه اللغة العربية تبدأ من إعداد المعلم الكفء، بالتوازي مع إعداد منهج يفي بحاجات المتعلمين الكافية من لغتهم الأصيلة، وتوفير بيئة تعليمية تعلمية ملائمة، لا تعدو فيها اللغة الأجنبية أن تكون مادة تعليمية تهدف إلى تمكين الطلاب من استجلاب معارفها بما يخدم أهداف التعليم ومخرجاته، فيتم اعتماد اللغة العربية بوصفها وسيلة تعليمية لغرض التأصيل والتكوين، والأجنبية بوصفها مادّة تعلميّة، لغرض الإغناء والتمكين (مدكور، 2003)؛ لتظل اللغة العربية هي الوسيلة التعليمية الهادفة إلى تكوين شخصية المتعلم اللغوية الأصيلة. وبهذه الاستراتيجية نكون قد أسهمنا في تنمية الهُويَّة لا في ضمورها.

وختامًا نقول: إن لغتنا العربية هي الوعاء الذي يحوي هويتنا العربية والإسلامية المستقلة بكل صورها، والتفريط فيها تفريط في ثوابت الأمة، كما أن المحافظة عليها وتمكينها في واقع حياتنا التعليمية والعلمية والعملية والتكنولوجية والإعلامية والعامة – واجب ديني وقومي؛ من شأنه أن يجنبها معاول الهدم التي تفتك في جنباتها يومًا بعد يوم.

استنتاجات البحث:

1. يقصد بالسياسة اللغوية: الخيارات الواعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية؛ أي أن السياسة اللغوية تشتق مادتها الأساسية من تفاصيل التفاعل بين محاور أربعة هي: المجتمع، واللغة، والدولة، والسلطة.
2. تؤدي السياسات اللغوية دورًا محوريًا في حياة اللغات؛ فبقدر المكانة التي تحتلها اللغة القومية في سلم أولويات صانع القرار، نحكم عليها بالبقاء أو الفناء.
3. الفرق بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي أقرب إلى الفرق بين العام والخاص، والإجمال والتفصيل؛ فالسياسة اللغوية عبارة عن قرارات عليا، تتضمن خيارات واعية متعلقة بالوضع اللغوي

للدولة والمجتمع، أما التخطيط اللغوي فيتمثل في الإجراءات العملية الخاصّة بتنفيذ قرارات السياسة اللغوية وتحقيق أهدافها.

4. يُقصد بمصطلح الهُويَّة: السمةَ المتفردة، التي تميز الشخص أو الكَيان عن غيره. واللغة هي هُوية الإنسان الناطقة، وبما أن اللغة مكونٌ رئيسٌ للهُوية القومية، والثقافية، والحضارية، فلا يمكننا أن نتخيل مجتمعاً بدون هُوية تميزه عن غيره..
5. تحتل اللغة مرتبة الصدارة في التعبير عن هُوية الناطقين بها؛ كونها السمة الأبرز للخصوصية؛ فهي تجسّد "روح الأمّة" الحافظة لإرثها الحضاري، والحامية لتراثها التاريخي، والمستوعبة لنتاجها الفكري عبر العصور.
6. من خلال استقرائنا لواقع السياسات اللغوية في البلدان العربية، أدركنا وجود حالة انفصام خطيرة بين صانع السياسة اللغوية من جهة، وما ينبغي أن تكون عليه هذه السياسة من جهة أخرى.
7. تشهد اللغة العربية تهميشًا واضحًا في السياسات اللغوية المعتمدة للتسجيل والقبول في برامج الدراسات العليا؛ إذ تقوم هذه السياسات على مرتكزات وأولويات تجعل من إتقان اللغة الأجنبية (الإنجليزية، أو الفرنسية) شرطًا أساسيًا من شروط مواصلة الدراسات؛ مما يشكل أزمة هُوية لغوية كُبرى؛ تظهر بجلاء فيما نعانيه من تدنٍ في مستوى المخرجات.
8. هناك جملة من المهدِّدات التي تقف عائقًا أمام تمكين الهُويَّة العربية في السياسات اللغوية؛ أهمها:
   أ. ضعف الجانب التوعوي بأهمية المحافظة العملية على الهُويَّة اللغوية وتعزيزها.
   ب. ضعف الشعور بتقدير الذات.
   ج. تمجيد الآخر وتقليده، وتعظيم فعله ولو كان تافهًا (عقدة الأجنبي).
   د. سيطرة الرؤى التغريبية على أغلب العقول المضطلعة (الموكَل إليها) بوضع السياسات اللغوية..
   ه. الاعتقاد بعجز العربية عن مواكبة التطور واستيعاب الجديد.
9. خلُصت هذه الدراسة إلى أن الإشكال يكمن في محنة العقل العربي – وما يمتلكه من قناعات ورؤى خطأ نحو لغته – وليس في اللغة العربية نفسها؛ فعندما كان هذا العقل مصدرَ إبداع وإلهام كانت العربية في أوج قوتها، لكن.. عندما ضرب زلزالُ العولمة هذا العقل أحدث لدية ارتدادات يمكن تسميتها "التباسات الهُويَّة"، التي أنتجت أزمة هروب من الذات، وحالة انغماس في الآخر؛ فانعكست الأزمة سلباً على الواقع اللغوي، ووصمَتْ اللغة العربية – ظُلمًا وزورًا – بالعجز والقصور عن مواكبة التطور العلميّ والحضاري.

التوصيات:

لمعالجة الإشكالات التي أثيرت في نتائج البحث، نوصي بالآتي:

1. تفعيل دور الإرادة السياسية وصنّاع القرار في توفير المناخ المناسب لمكافحة مخاطر الهيمنة على اللغة العربية.
2. التوعية بأهمية اللغة العربية؛ بوصفها من أهم مقومات الهُويَّة العربية والإسلامية.
3. إشراك أهل الاختصاص من خبراء اللغة في وضع السياسة اللغوية مع المعنيين بالتخطيط السياسي العام للدولة، على أن تكون قرارات الخبراء ملزمة لا معلمة.
4. اعتماد العربية لغة تأصيل وتكوين، والأجنبيةَ لغة إغنَاء وتمكين.
5. تفعيل قوانين حماية اللغة العربية في الأقطار العربية كافّة.
6. العمل على تعريب التعليم في مختلف مراحله؛ لتتحد لغة التعليم بلغة التفكير، وإحياء دور المجامع اللغوية في هذا الشأن.
7. الإلزام باختبار الكفاءة اللغوية العربية للملتحقين ببرامج الدراسات العليا، وتعميمه على المؤسسات التعليمية المناظِرة..

المقترحات:

تدعو الدراسةُ الباحثين والمهتمين بالشأن اللغوي إلى بذل المزيد من الجهود البحثية والدراسات الشاملة والمتعمقة في مجالات السياسات اللغوية والتخطيط اللغوي على نطاق واسع، وإبراز مكانة الهُويَّة في سَلم أولوياتها.

المراجع:

إبراهيم، حافظ (1987)، *ديوان حافظ إبراهيم* (الطبعة الثالثة)، ضبط وتصحيح وشرح أحمد أمين، أحمد الزين، وإبراهيم الأبياري، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (1988)، *ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر* (الطبعة الثانية)، تحقيق خليل شحادة، بيروت: دار الفكر.

أبو زيد، أحمد (1983)، "ليفي ستراوس" عميد البنائيين في فرنسا، *مجلة العربي، الكويت*، (293).

أبو عنزة، محمد عمر أحمد (2011)، *واقع إشكالية الهُوِيَّة العربية بين الأطروحات القومية والإسلامية: دراسة من منظور فكري* (رسالة ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

البريدي، عبد الله (1434هـ)، اللغة هوية ناطقة: منظور جديد يمزج اللغة بالهُويَّة والحياة، *المجلة العربية، الرياض*، (197).

البريدي، عبدالله (2013، مايو)، *التخطيط اللغوي .. تعريف نظري ونموذج تطبيقي*، الملتقى التنسيقي للجامعات والمؤسسات المعنية باللغة العربية، مركز الملك عبدالله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض.

بلعيد، صالح (2011)، *التخطيط اللغوي الضرورة المعاصرة، المجلس الأعلى للغة العربية والتخطيط اللغوي في الجزائر – اللغة ووظائفها*، الجزائر: منشورات المجلس الأعلى للغة العربية.

بلعيد، صالح (2012)، المواطنة وأخواتها، *مجلة الممارسات اللغوية، الجزائر*، (11)، 181 - 212.

بلعيد، صالح2003)، اللغة الأم والواقع اللغوي في الجزائر، *مجلة اللغة العربية، الجزائر*، (9)، 137.

بن نجي، أيمن الطيّب (2017، مارس)، *التّخطيط والسّياسة اللّغويّة وأبرز عوائقهما في الوطن العربي*، وقائع المؤتمر الدولي حول الدراسات العربية والحضارة الإسلامية، كوالالمبور، ماليزيا.

بناني، أحمد (2012، ديسمبر)، *حتمية التخطيط اللغوي لصيانة اللسان العربي في الجزائر*، الملتقى الوطني الثاني حول التخطيط اللغوي، جامعة باتنة، الجزائر.

تابوري، أندريه (2009)، *اللغة والهُوِيَّة في دليل السوسيولسانيا*، ترجمة خالد الأشهب، وماجدولين النهيبي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

جامعة الملك عبد العزيز (2018)، *شرط اللغة الانجليزية*، عمادة الدراسات العليا، جامعة الملك عبد العزيز. استرجع من موقع الجامعة: http://graduatestudies.kau.edu.sa.

جامعة أم القرى (2018)، *شرط اللغة الإنجليزية*، شروط الالتحاق ببرامج الدراسات العليا، عمادة الدراسات العليا، استرجع من موقع الجامعة: https://old.uqu.edu.sa.

جوزيف، جون (2007)، *اللغة والهُوِيَّة (قومية – إثنية – دينية)*، ترجمة عبد النور خراقي، سلسلة عالم المعرفة، رقم: 342، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

الجوهري، عبد الهادي، الجواد، أحمد رأفت، وبدر، عبدالمنعم (1986)، *دراسات في التنمية الاجتماعية (مدخل إسلامي)*، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق.

الدراسات العليا المغربية (2018)، *لائحة الدراسات العليا، وشروط القبول*، استرجع من موقع الدراسات العليا المغربية: https://www.enssup.gov.ma/ar.

دربال، بلال (2014)، السياسة اللغوية – المفهوم والآلية، *مجلة المَخْبَر، جامعة بسكرة*، (10)، 221 - 238.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.4.2

الراجحي، عبده (1988)، *فقه اللغة في الكتب العربية*، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
الـزركان، محمـد علي (2002، أكتوبـر)، *التحديات المعاصرة التـي تواجه اللغة العربيـة*، الندوة السنوية لجمعية البحوث والدراسات حول العرب وتحديات المستقبل، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا.
الشمـري، عيـد بن عبـدالله1998)، سبتمبر)، *دور تعريب التعليم العالي العلمـي في تنمية القوى البشرية وتحقيـق السعودة*، نـدوة تعميم التعريب وتطوير الترجمة في المملكة العربيـة السعودية، جامعة الملك سعود، الرياض.
صحـراوي، عز الديـن (2009)، اللغة العربية في الجزائـر (التاريخ والهُويَّة)، *مجلة كليـة الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر – بسكرة*، (5)، 1 - 33.
الصيفـي، هـدى (2015)، *علاقة السياسـة اللغوية بالتخطيـط اللغوي (دراسة حالات مـن الوطن العربي* (رسالة ماجستير)، جامعة قطر، قطر.
ضيـف، شوقي (1975)، *تاريـخ الأدب العربي (العصر العباسي الثاني)* (الطبعـة الثانية عشر)، القاهرة: دار المعارف.

طوليفسـن، جيمـس (2007)، *السياسـة اللغوية: خلفياتهـا ومقاصدها*، ترجمة محمـد خطابي، الرباط: مؤسسة الغني للنشر.
عتيـق، عمـر عبـد الهـادي) 2017)، اللغـة العربيـة بـين العولمـة والأصالـة (تجليـات العولمـة في اللغـة العربية)، *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات*، (22)، 99 - 112.
عسـاف، ياسـين (2015، أكتوبـر 5)، *اللغـة والهُويَّـة ربطـاً بالتعلَـم والتعليـم*، استرجع من موقـع التجديد العربي: https://bit.ly/2TOb4R5.
فندريـس، جوزيـف (1985)، اللغة، *تعريب عبـد الحميد الدواخلـي*، ومحمد القصاص، القاهرة: مطبعة لجنة البيان العربي.
الفهـري، عبد القادر الفاسـي (1993)، ملكة اللغة العربية في وضـع الازدواج والتعدد، في أكاديمية المملكة المغربية (محرر)، *قضايا استعمال اللغة العربية في المغرب*. الرباط: الأكاديمية الملكية المغربية.
الفهري، عبدالقادر الفاسي (2013)، *السياسة اللغوية في البلاد العربية* (الطبعة الأولى)، بيروت، لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة.
الفهـري، عبدالقـادر الفاسـي (2014)، *السياسـة اللغوية والتخطيـط (مسار ونمـاذج)* (الطبعة الأولى)، الرياض: مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.
كالفـي، لويـس جـان (2008)، *حـرب اللغات والسياسـة اللغوية* (الطبعـة الأولى)، ترجمـة حسن حمزة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
كالفـي، لويـس جـان (2009)، *السياسـات اللغوية*، ترجمـة محمد يحياتن، بـيروت: الـدار العربية للعلوم ناشرون.
الكبيسـي، عبد الله جمعـه (2012، مارس)، *اللغة العربية في مواكبة العصـر وتحدياتـه*، ورقة مقدمة الى الملتقى السنوي الأول لدعم اللغة العربية، مدرسة قطر التقنية الثانوية، الدوحة، قطر.
الكَفوي، أبو البقاء (1995)، *الكليات*، تحقيق عدنان درويش، ومحمد المصري، بيروت: مؤسسة الرسالة.
كوبـر، روبـرت (2006)، *التخطيـط اللغـوي والتغير الاجتماعـي*. ترجمة الأسـود الأسـود، ليبيا: مجلس الثقافة العام.
اللحيـدان، حمـد بن عبدالله (2010، يوليـو 9)، اللغة والهُويَّة الثقافية، *جريـدة الرياض*، العدد 15355، الرياض.

لهويمل، باديس (2013، نوفمبر)، *اللغة العربية في عصر العولمة والعلمانية (الواقع والتحديات)*، ندوة حول اللسانيات حول مائة عام من الممارسة، مخبر أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة بسكرة، الجزائر.

مجلس التعليم العالي الأردني (2015، أبريل 15)، *إعلان للراغبين بالالتحاق ببرامج الدراسات العليا بخصوص امتحان اللغة الانجليزية بناءً على قرار مجلس التعليم العالي*، استرجع من موقع الجامعة الأردنية: https://bit.ly/2M9jlql.

محمد، مصطفى عدنان (2007، ديسمبر)، *اللغة العربية في عصر العولمة بين الواقع والمسؤولية*، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الآداب والعلوم الاجتماعية حول مجتمع المعرفة: التحديات الاجتماعية والثقافية اللغوية في العالم العربي حاضرًا ومستقبلاً، جامعة السلطان قابوس، مسقط.

محمود، عبد الجواد توفيق (2014)، الواقع اللغوي في العالم العربي في ضوء هيمنة اللهجات المحلية واللغة الإنجليزية، *مجلة رؤى استراتيجية*، (عدد يناير)، 120 - 139.

مدكور، أحمد (2003)، *التربية وثقافة التكنولوجيا* (الطبعة الأولى)، القاهرة: دار الفكر العربي.

المسدّي، عبد السلام (2014)، *الهُوِيَّة العربية والأمن اللغوي (دراسة وتوثيق)* (الطبعة الأولى)، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

المسدّي، عبد السلام، وأيوب، عبد الرحمن، والقرمادي، صالح (1983)، *ندوة: اللسانيات في خدمة اللغة العربية*، تونس: المطبعة العصرية.

مكتبي، نذير محمد (1991)، *الفصحى في مواجهة التحديات* (الطبعة الأولى)، بيروت: دار البشائر الإسلامية.

الموسى، نهاد (1987)، *قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث* (الطبعة الأولى)، عمَّان: دار الفكر للنشر والتوزيع.

مونسي، حبيب (2015، مارس 16)، واقع اللغة العربية اليوم، *جريدة الجمهورية*، الجزائر، استرجع من https://www.djazairess.com/eldjoumhouria/58842.

ناصر، مها خيربك (2006)، اللغة العربية والعولمة في ضوء النحو العربي والمنطق الرياضي، *مجلة التراث العربي*، *108*، 117 - 132.

النحوي، عدنان علي رضا محمد (2005)، *ديوان: «حرقة ألم وإشراقة أمل»* (الطبعة الأولى)، السعودية: دار النحوي للنشر والتوزيع.

النوي، مليكة (2012، ديسمبر)، *التخطيط اللغوي والنظام التربوي بين الواقع والمأمول*، الملتقى الوطني الثاني حول التخطيط اللغوي، جامعة باتنة، الجزائر.

هاني، إلياس (2015، أبريل 28)، *الفرانكوفونية بالمغرب؛ استلاب حضاري، وانقلاب على الهُوِيَّة*، استرجع من موقع طريق الإسلام: https://bit.ly/2T0lTjf.

وافي، علي عبد الواحد (1971)، *اللغة والمجتمع*، مصر: دار النهضة.

وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المغربية (2018)، *لائحة الدراسات العليا، وشروط القبول*، استرجع من موقع الوزارة: https://www.enssup.gov.ma/ar.

ويكيبيديا (2018)، *قائمة جامعات السعودية*، استرجع من https://bit.ly/2st7Al1.

اليونسكو (2018)، (الاتجاهات العالمية على صعيد حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام: التقرير العالمي 2017 / 2018)، استرجع من موقع: اليونسكو: https://ar.unesco.org/world-media-trends-2017

Crystal, D. (2000). *Language death*. Cambridge: Cambridge University Press.